
تضعيف
حديث من
كنت مولاه
فعلي مولاه

كتاب
التاريخ الكبير

تأليف

الحافظ النقاد شيخ الاسلام جبل الحفظ وإمام الدنيا
أبي عبد الله اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري
المتوفي سنة ٢٥٦ هجرية - ٨٦٩ ميلادية

القسم الأول من الجزء الأول

محمد - ازهر

حدثنا اسمعيل بن معلى سمعت شيخا من آل حاطب بن ابى بلتعة: حدثنى ابى عن جدى صاحب رسول الله صلى الله وسلم وكان حاطب من اهل بدر: قال النبي صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ولبس من احسن ماعنده ثم ابتكر فلم يفرق بين اثنين ولم يتخط رقبة مسلم حتى ينصرف كان له بكل خطوة حتى يرجع كفارة سنة، حديثه فى اهل المدينة .

١١٩٠ - اسمعيل بن المثنى عن يزيد بن ابى خالد عن عروة عن معاذ بن جبل رفعه - فى المرجئة، سمع منه جهضم بن عبدالله، لايتابع فى حديثه .

باب النون

١١٩١ - اسمعيل بن نشيط العامرى سمع شهر بن حوشب وجميلا سمع منه ابو نعيم ويونس بن بكير، قال لى عبيد حدثنا يونس سمع اسمعيل عن جميل بن عامر أن سالما حدثه سمع من سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول يوم غدير خم من كنت مولاه فعلى مولاه، قال ابو عبدالله فى اسناده نظر .

١١٩٢ - اسمعيل بن نشيط المصرى سمع ابن منبه روى عنه عيسى ابو احمد، حدثنى الحسن بن عبد العزيز قال حدثنا عبد الله بن يحيى

فعلم أنه لم يكن فى غدير خُم أمر يشرع نزل إذ ذاك، لا فى حق علىّ ولا غيره[1]، لا إمامته ولا غيرها.

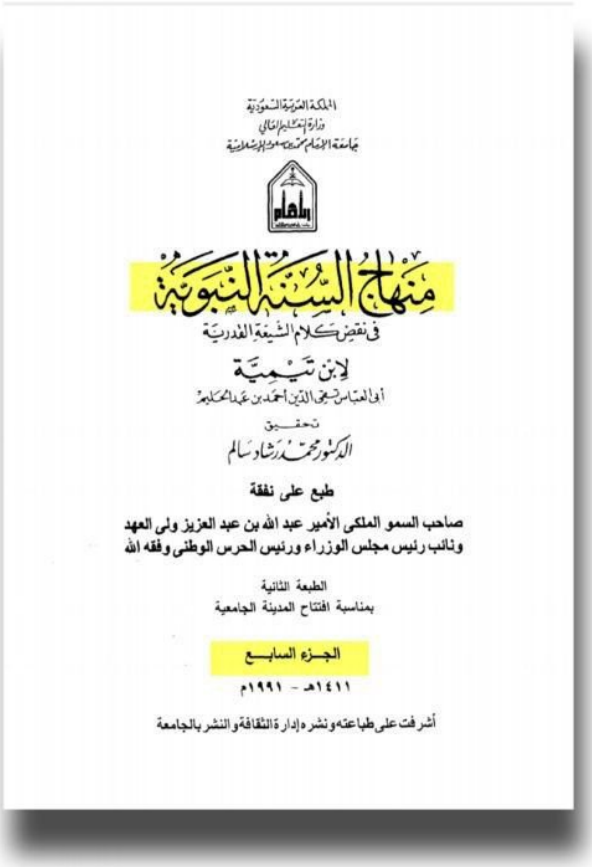
لكن حديث الموالاة[2] قد رواه الترمذى وأحمد فى مسنده عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من كنت مولاه فعلىّ مولاه»[3]. وأما الزيادة وهى[4] قوله: «اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه..» الخ، فلا ريب أنه كذب.

ونقل الأثرم فى «سننه» عن أحمد أن العبَّاس سأله عن حسين الأشقر، وأنّه / حدّث[5] بحديثين: أحدهما[6]: قوله[7] لعلىّ: إنك ستعرض على ٤/ ٨٦
البراءة منى فلا تبرأ. والآخر: اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه. فأنكره أبو عبيدالله جداً، لم يشك أن هٰذين كذب.

وكذلك قوله. أنت أَوْلى بكل مؤمن ومؤمنة، كذب أيضا.

وأما قوله: «من كنت مولاه فعلىّ مولاه» فليس هو فى الصحاح[8]، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس فى صحته، فنُقل عن البخارى وإبراهيم الحربى وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه

(١) س، ب: ولا فى حق غيره.
(٢) س، ب: المؤاخاة.
(٣) سبق هذا الحديث فيما مضى ١/ ٥٠١ (ت٢) وأشرت إليه قبل صفحات قليلة.
(٤) ن، س: هى.
(٥) س، ب: حدّثه.
(٦) أحدهما: ساقطة من (س)، (ب).
(٧) س: فقوله.
(٨) م: فى الصحيح.


المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

منهاج السنة النبوية
في نقض كلام الشيعة القدرية

لابن تيمية
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق
الدكتور محمد رشاد سالم

طبع على نفقة
صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد
ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفقه الله

الطبعة الثانية
بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

الجزء السابع

١٤١١هـ - ١٩٩١م

أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

روح المعاني

في

تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني

تأليف

شهاب الدين أبي الثناء
محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي
(١٢١٧ - ١٢٧٠هـ)

حقوق هذا الجزء

ماهر جبوش

ساهم في تحقيقه

خضر الزيدي فارس الشمري

المجلد السابع

مؤسسة الرسالة

حتى إذا وارَوْهُ في لحده ... وانصرفوا عن دفنه ضيَّعوا
ما قال بالأمس وأوصى به ... واشتروا الضُّرَّ بما ينفع
وقطَّعوا أرحامَهم بعده ... فسوف يجزون بما قطَّعوا
وأزمعوا مكراً بمولاهمُ ... تبًّا لما كانوا به أزمعوا
لا همْ عليه يَرِدُوا حوضَه ... غداً، ولا هو لهم يشفعُ

إلى آخِرِ ما قال لا غَفَرَ اللهُ له عثرتَه ولا أقالَ.

وأنت تعلمُ أنَّ أخبار الغدير التي فيها الأمرُ بالاستخلاف غيرُ صحيحةٍ عند أهل السنَّةِ، ولا مسلَّمةٍ لديهم أصلاً، ولنبيِّنْ ما وقع هناك أتمَّ تبيين، ولنوضِّحْ الغثَّ منه والسمين، ثم نعودُ على استدلال الشيعة بالإبطال، ومِن الله سبحانه الاستمدادُ، وعليه الاتِّكال.

فنقول: إنَّ النبيَّ ﷺ خطب في مكانٍ بين مكة والمدينة عند مرجعه من حجة الوداع قريبٍ من الجحفة يقال له: غدير خُمٍّ، فبيَّن فيه فَضْلَ عليّ كرم الله تعالى وجهه وبراءةَ عِرْضِه مما كان تكلَّم فيه بعضُ مَن كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صَدرَ منه من المَعْدَلةِ التي ظنها بعضُهم جوراً وتضييقاً وبخلاً، والحقُّ مع عليٍّ كرم الله تعالى وجهه في ذلك، وكانت يومَ الأحد ثامَن عَشَرَ ذي الحجَّةِ تحت شجرةٍ هناك.

فروى محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عبد الله، عن يزيد بن طلحة قال: لما أقبل عليٌّ كرم الله تعالى وجهه من اليمن ليَلْقَى رسولَ الله ﷺ بمكة، تعجَّل إلى رسول الله ﷺ واستَخْلَفَ على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، فعمد ذلك الرجل فكسا كلَّ رجلٍ حلَّةً من البزِّ الذي كان مع عليٍّ كرم الله تعالى وجهه، فلما دنا جيشُه خرج ليلقاهم فإذا عليهم الحلل، قال: ويلك ما هذا؟ قال: كسوتُ القوم ليتجمَّلوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك انتزِعْ قبل أن ننتهي إلى رسول الله ﷺ، قال: فانتزع الحللَ من الناس فردَّها في البزِّ، وأظهر الجيشُ شكواه لما صنع بهم[1].

(١) السيرة النبوية لابن هشام ٢/ ٦٠٣، والبداية والنهاية (قسم السيرة النبوية) ٧/ ٦٦٦، والكلام منه.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال

للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي

٦٥٤ - ٧٤٢هـ

المجلد العشرون

حققه، وضبط نصه، وعلق عليه

الدكتور بشار عواد معروف

مؤسسة الرسالة

وجماعة يطول ذكرهم، قال: وروينا من وجوه عن عليّ أنّه كان يقول: أنا عبد اللَّه وأخو رسوله لا يقولها أحد غيري إلّا كَذّاب.

وقال أبو عُمر: آخى رسولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم بين المهاجرين بمكّة، ثم آخى بين المهاجرين والأنصار بالمدينة، وقال كُلّ واحد منهما لعليٍّ: أنت أخي في الدُّنيا والآخرة وآخى بينه وبين نفسه، فلذلك كان هذا القول وما أشبهه من عليّ، وكان معه على جِراء حين تَحرّك، فقال له: اثبت فما عليك إلّا نبي أو صديق أو شَهِيد، وكان عليه يومئذ العشرةُ المشهودُ لهم بالجنة.

ومن كتاب ابن أبي خَيْثمة، زَوَّجهُ رسولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم في سنة ثنتين من الهجرة ابنتَه فاطمة سيدة نساء أهل الجَنّة ما خلا مريم بنت عِمران، وقال لها: زوّجتك سَيّداً في الدُّنيا والآخرة، وأنّه لأول أصحابي سِلْماً وأكثرهم عِلْماً وأعظمهم حِلْماً. قالت أسماء بنت عُميس: فرمقتُ رسول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم حين اجتمعا جعلَ يدعو لهما لا يشركهما في دُعائه أحدٌ، ودعا لَهُ كما دعا لها.

قال وروى بُرَيْدة، وأبو هُريرة، وجابر، والبَرّاء بن عازب، وزيد بن أرقم كل واحد منهم عن النّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أنّه قال يوم غدير خمّ: «مَنْ كنتُ مولاه فعليّ مولاه» زادَ بعضهم «اللَّهم والِ من والاه وعادِ مَن عاداه»[1].

وروى سَعْد بن أبي وقّاص، وأبو هريرة، وسهل بن سعد، وبُريدة الأسلميُّ، وأبو سعيد الخُدْريُّ، وعبد اللَّه بن عمر، وعِمران بن

(١) ليس في كل طرق هذا (الحديث) طريق صحيح، وقد تقدم في المجلد السابق (٢٠/٣٨٢٨) أنه لم يكن هذا الحديث معروفاً حتى نعق به ناعق من خراسان!

نخب الأفكار
في تنقيح مباني الأخبار
في شرح
معاني الآثار

تأليف

الإمام بدر الدين العيني
محمود بن أحمد بن موسى العينتابي الحلبي ثم القاهري الحنفي
المولود سنة ٧٦٢هـ والمتوفى سنة ٨٧٥هـ
رحمه الله تعالى

المجلد الثالث

حققه وضبط نصه
أبو تميم ياسر بن إبراهيم

إصدارات
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية - دولة قطر

قال : الدارقطني : إسناده صحيح .

قلت : الجواب عن الأول : أن الاعتماد على كثرة الرواة إنما يكون بعد صحة الدليلين ، وأحاديث الجهر ليس فيها صحيح صريح ، بخلاف حديث الإخفاء فإنه صحيح صريح ثابت مخرج في الصحيح والمسانيد المعروفة والسنن المشهورة ، مع أن جماعة من الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الرواة ، وأحاديث الجهر وإن كثرت رواتها لكنها كلها ضعيفة وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه وهو ضعيف ، كحديث الطير وحديث : «أفطر الحاجم والمحجوم» وحديث : «من كنت مولاه فعلي مولاه» بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلَّا ضعفًا ، وأحاديث الجهر لم يروها إلَّا الحاكم والدارقطني ، فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ، والدارقطني قد ملأ كتابه من الأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة والمعللة ، وكم فيه من حديث لا يوجد في غيره ، وقد حكي أن الدارقطني لما دخل مصر سأله بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر بالبسملة ، فصنف فيه جزءًا ، فأتاه بعض المالكية فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك ، فقال : كل ما روي عن النبي ﷺ في الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف .

وعن الثاني : أن هذه الشهادة وإن ظهرت في صورة النفي فمعناها الإثبات ، على أن هذا مختلف فيه ، فالأكثرون على تقديم الإثبات ، وعند البعض هما سواء ، وعند البعض النافي مقدم على المثبت ، وإليه ذهب الآمدي وغيره .

وعن الثالث : أن ما روي من إنكار أنس لا يقاوم ما ثبت عنه خلافه في الصحيح ، ويحتمل أن يكون أنس رضي الله عنه نسي في تلك الحال لكبره ، وقد وقع مثل ذلك كثيرًا كما سئل يومًا عن مسألة ، فقال : «عليكم بالحسن فاسألوه ؛ فإنه حفظ ونسينا»[1] وكم ممن حدث ونسي ، ويحتمل أنه سأله عن ذكرها في الصلاة أصلًا ، لا عن الجهر بها وإخفائها .

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٧٦) .

شرح سنن أبي داود

تأليف

الإمام أبي محمد محمود بن أحمد بن موسى

بدر الدين العيني

المتوفى سنة ٨٥٥ هـ

تحقيق

أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري

المجلد الثالث

مكتبة الرشد

الرياض

« أكان رسول الله يقرأ : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ أو ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ ؟ قال : إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه ، أو ما سألني أحد قبلك » . قال الدارقطني : إسناده صحيح (١) .

قلنا : الجواب عن الأول : إن الاعتماد على كثرة الرواة إنما يكون بعد صحة الدليلين ، وأحاديث الجهر ليس فيها صحيح صريح ، بخلاف حديث الإخفاء ، فإنه صحيح صريح ، ثابت ، مخرج في الصحيح ، والمسانيد المعروفة ، والسنن المشهورة ، مع أن جماعة من الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الرواة ، وأحاديث الجهر - وإن كثرت رواتها - لكنها كلها ضعيفة ، وكم من حديث كثرت رواته ، وتعددت طرقه وهو ضعيف ؟ كحديث « الطير » ، وحديث « الحاجم ، والمحجوم » ، وحديث : « من كنت مولاه فعلي مولاه » ، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً ، وأحاديث الجهر لم يروها إلا الحاكم ، والدارقطني ، فالحاكم عرف تساهله، وتصحيحه للأحاديث الضعيفة ، بل الموضوعة ، والدارقطني قد ملأ كتابه من الأحاديث الضعيفة ، والغريبة ، والشاذة ، / والمعللة ، وكم [١/٢٦٧-ب] فيه من حديث لا يوجد في غيره ، وقد حكي : أن الدارقطني لما دخل مصر سأله بعض أهلها تصنيف شيء في الجهر بالبسملة ، فصنف فيه جزءاً فأتاه بعض المالكية ، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك ، فقال : «كل ما روي عن النبي - عليه السلام - في الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة فمنه صحيح ومنه ضعيف » .

وعن الثاني : إن هذه الشهادة - وإن ظهرت في صورة النفي - فمعناها الإثبات ، على أن هذا مختلف فيه ، فالأكثرون على تقديم الإثبات ، وعند البعض هما سواء ، وعند البعض النافي مقدم على المثبِت ، وإليه ذهب الآمدي ، وغيره .

وعن الثالث : إن ما روي من إنكار أنس لا يقاوم ما ثبت عنه خلافه

---

(١) أحمد (٣/ ١٦٦ ، ١٩٠) ، والدارقطني (١/ ٣١٦) ، وأخرجه كذلك أحمد (٣/ ٢٧٣) من طريق قتادة ، عن أنس به .

نصب الراية

لأحاديث الهداية

للإمام البارع الحافظ

العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي

المتوفى سنة ٧٦٢ هـ

رحمه الله تعالى

مع حاشيته النفيسة المهمة

بغية الألمعي في تخريج الزيلعي

وتصحيح أصل النسخة بعناية بالغة من إدارة المجلس العلمي

وزاده تصحيحًا ومقابلة بمخطوطتين

محمد عوامة

دار القبلة للثقافة الإسلامية
جدة

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

المكتبة المكية

ضعف بعضها وسكت عن بعضها ، وقد حكى لنا مشايخنا أن الدارقطنى [1] لما ورد مصر سأله بعض أهلها تصنيف شيء فى الجهر ، فصنف فيه جزءاً ، فأتاه بعض المالكية ، فأقسم عليه أن يخبره بالصحيح من ذلك ، فقال : كل ماروى عن النبى ﷺ فى الجهر فليس بصحيح ، وأما عن الصحابة : فمنه صحيح . وضعيف ، ثم تجرد الإمام أبو بكر الخطيب لجمع أحاديث الجهر ، فأزرى على علمه بتغطية ما ظن أنه لا ينكشف ، وقد بينا عللها وخللها ، ثم إنا بعد ذلك نحمل أحاديثهم على أحد أمرين : إما أن يكون جهر بها للتعليم ، أو جهر بها جهراً يسيراً يسمعه من قرب منه ، والمأموم إذا قرب من الإمام أو حاذاه سمع مايخافته ، ولا يسمى ذلك جهراً ، كما ورد أنه كان يصلى بهم الظهر فيسمعهم الآية والآيتين بعد الفاتحة أحياناً . والثانى : أن يكون ذلك قبل الأمر بترك الجهر ، فقد روى
أبو داود بإسناده عن سعيد بن جبير أن النبى ﷺ كان يجهر بـ "بسم الله الرحمن الرحيم" وكان ١٥١٩
مسيلمة يدعى ـ رحمن اليمامة ـ ، فقال أهل مكة : إنما يدعو إلـه اليمامة ، فأمر الله رسوله بإخفائها ، فما جهر بها حتى مات ، فهذا يدل على نسخ الجهر ، قال : ومنهم من سلك فى ذلك مسلك البحث والتأويل ، فقال : إن أحاديث الجهر تقدم على أحاديث الإخفاء بأشياء : أحدها : بكثرة الرواة ، فان أحاديث الإخفاء رواها اثنان من الصحابة : أنس بن مالك . وعبد الله بن مغفل ، وأحاديث الجهر رواها أربعة عشر صحابياً . والثانى : أن أحاديث الإخفاء شهادة على نفى ، وأحاديث الجهر شهادة على إثبات ، والإثبات مقدم على النفى ، كما قدم قول بلال فى صلاة النبى ﷺ فى البيت على قول أسامة . وغيره : إنه لم يصل ، قالوا : وبأن أنساً قد روى عنه إنكار ذلك فى الجملة ، فروى أحمد [1]
والدارقطنى من حديث سعيد بن يزيد أبى مسلمة ، قال : سألت أنساً أكان رسول الله ﷺ ١٥٢٠
يقرأ "بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الحمد لله رب العالمين ؟" ، قال : إنك لتسألنى عن شيء ما أحفظه ، أو ما سألنى عنه أحد قبلك ، قال الدارقطنى : إسناده صحيح ، قلنا : أما اعتراضهم بكثرة الرواة ، فالاعتماد على كثرة الرواة إنما يكون بعد صحة الدليلين ، وأحاديث الجهر ليس فيها صحيح صريح ، بخلاف حديث الإخفاء ، فانه صحيح صريح ثابت مخرج فى الصحاح . والمسانيد المعروفة . والسنن المشهورة ، مع أن جماعة من الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الرواة ، وهو قول ضعيف ، لبعد احتمال الغلط على العدد الأكثر ، ولهذا جعلت الشهادة على الزنا أربعة ، لأنه أكبر الحدود ، وأحاديث الجهر ، وإن كثرت رواتها لكنها كلها ضعيفة ، وكم من حديث كثرت رواته وتعددت

والخطيب : وغيرهما ، فانهم جمعوا ماروى ، وإذا سئلوا عن صحتها قالوا بمبلغ علمهم ، كما قال الدارقطنى لما دخل مصر ، وسئل أن يجمع أحاديث الجهر بها ، فجمعها ، فقيل له : هل فيها شيء صحيح ؟ فقال : أما عن النبى صلى الله عليه وسلم فلا ، وأما عن الصحابة : فمنه صحيح . ومنه ضعيف ، اهـ . (١) أحمد : ص ١٦٦ ـ ج ٣ ، و ص ١٩٠ ـ ج ٣ عن سعيد ، وفى ص ٢٧٣ ـ ج ٣ عن قتادة عن أنس ، والدارقطنى : ص ١٢٠

طرقه ، وهو حديث ضعيف ؟ كحديث : الطير [١] . وحديث : الحاجم والمحجوم [٢]. وحديث :
١٥٢١ من كنت مولاه ، فعليٌ مولاه[٣] ، بل قد لايزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً ، وإنما
يرجح بكثرة الرواة إذا كانت الرواة محتجاً بهم من الطرفين ، كترجيح الأئمة رواية
من روى عن الزهرى حديث : المجامع [٤]، وذكرهم الترتيب ، وتعليق الحكم على الجماع
على رواية من روى عنه التخيير ، وترتيب الحكم على مجرد الفطر من غير ذكر الجماع ، وأحاديث
الجهر ليست مخرجة فى الصحاح . ولا المسانيد المشهورة ، ولم يروها إلا الحاكم . والدارقطنى ،
فالحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة ، بل الموضوعة ، والدارقطنى فقد ملأ كتابه
من الأحاديث الغريبة . والشاذة . والمعللة ، وكم فيه من حديث لايوجد فى غيره ! وأما الشهادة على
النفى فهى وإن ظهرت فى صورة النفى ، فمعناها الإثبات ، بخلاف حديث بلال ، مع أن المسألة
مختلف فيها على ثلاثة أقوال : فالأكثرون على تقديم الإثبات ، قالوا : لأن المثبت معه زيادة علم ،
وأيضاً فالنفى يفيد التأكيد لدليل الأصل ، والإثبات يفيد التأسيس ، والتأسيس أولى . الثانى : أنهما
سواء ، قالوا : لأن النافى موافق للأصل ، وأيضاً ، فالظاهر تأخير النافى عن المثبت ، إذ لو قدر
مقدماً عليه لكانت فائدته التأكيد ، لدليل الأصل ، وعلى تقدير تأخيره يكون تأسيساً ، فالعمل
به أولى . القول الثالث : أن النافى مقدم على المثبت ، وإليه ذهب الآمدى . وغيره ، وقد قدم جماعة
١٥٢٢ من الحذاق : منهم البيهقى النفى على الإثبات فى حديث ماعز ، وأنه عليه السلام صلى عليه ، كما رواه
١٥٢٣ البخارى فى " صحيحه [٥] " من حديث جابر ، ورواه أحمد [٦] . وأصحاب السنن ، وقالوا فيه :
ولم يصل عليه ، وصححه الترمذى ، وهو الصواب ، والله أعلم ، وأما جمعهم بين الأحاديث بأنه لم

---

(١) حديث الطير أخرجه الترمذى فى " مناقب على "، من حديث أنس بن مالك ، وقال : غريب (٢) إن أراد به حديث : أفطر الحاجم والمحجوم ، فقد أخرجه الطحاوى : ص ٣٤٩ من حديث أبى موسى . وعائشة . ومعقل . وثوبان . وشداد بن أوس . وأبى هريرة ، وفى السنن عن بعض هؤلاء ، وفى " المستدرك "، . وابن جارود . والدارى أيضاً ، وبعض الطرق صححه الحاكم ، والله أعلم (٣) حديث : من كنت مولاه ، فعلى مولاه ، أخرجه الترمذى فى " مناقب على "، من حديث أبى سريحة ، أو زيد بن أرقم ، وقال : حسن غريب ص ٢١٣ - ج ٢ (٤) حديث المجامع : أخرجه البخارى فى "صحيحه "، فى عشرة مواضع : فى " الصوم - فى باب إذا جامع فى رمضان ولم يكن له شئ "، ص ٢٥٦ ، من رواية شعيب . ومنصور . ومعمر . وإبراهيم بن سعد . والأوزاعى . وابن عيينة وليث ، كلهم عن الزهرى عن حميد عن أبى هريرة . وفيها قال رجل : وقعت على امرأتى ، وأنا صائم : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هل تجد رقبة » الحديث ، وأخرجه مسلم فى " الصوم - فى باب تغليظ تحريم الجماع فى نهار رمضان على الصائم "، من رواية ابن عيينة . ومنصور . وليث مثله ، ومن رواية مالك عن الزهرى : أن رجلا أفطر فى رمضان ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر ، الحديث ، ومن رواية ابن جريج عنه ، أمر رجلا أفطر فى رمضان أن يعتق رقبة ، الحديث . (٥) فى " المحاربين - فى باب الرجم بالمصلى "، ص ١٠٧ (٦) فى "مسنده"، ص ٣٢٣ - ج ٣ ، وأبو داود فى "الحدود - فى باب الرجم"، ص ٢٦٠ - ج ٢ ، والترمذى فى "باب من درأ الحد عن المعترف إذا رجع"، ص ١٧١ - ج ٢ ، والنسائى فى " الجنائز - فى باب ترك الصلاة على المرجوم "، ص ٢٧٨

الجامع لأحكام القرآن

والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان

تأليف

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي
(ت ٦٧١ هـ)

تحقيق

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي
شارك في تحقيق هذا الجزء
محمد رضوان عرقسوسي

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

جملتها مقامَ النصِّ. ثم لا شكَّ في تصميم مَنْ عدا الإماميَّةَ على نفي النصِّ، وهم الخلقُ الكثيرُ والجمُّ الغفير، والعلمُ الضروريُّ لا يجتمعُ على نفيه مَنْ ينحطُّ عن مِعْشار أعداد مخالفي الإماميَّة، ولو جاز ردُّ الضروريِّ في ذلك، لجاز أن يُنكِر طائفةٌ بغدادَ والصِّينَ الأقصى وغيرهما[١].

السادسة: في ردِّ الأحاديث التي احتجَّ بها الإماميةُ في النصِّ على عليٍّ رضي الله عنه، وأنَّ الأمة كفرَتْ بهذا النصِّ وارتدَّت، وخالفت أمرَ الرسول عِناداً:

منها قولُه عليه الصلاة والسلام: «مَنْ كنتُ مَوْلاه فَعَليٌّ مَوْلاه، اللهمَّ والِ مَنْ والاه، وعادِ مَنْ عاداه»[٢]. قالوا: والمَوْلى في اللغة بمعنى أولى، فلمَّا قال: «فعليٌّ مولاه» بفاء التعقيب، عُلِمَ أنَّ المرادَ بقوله: «مَوْلى» أنَّه أحقُّ وأوْلَى، فوجَبَ أن يكون أراد بذلك الإمامةَ، وأنَّه مفتَرَضُ الطاعة!

وقولُه عليه الصلاة والسلام لعليٍّ: «أنتَ منِّي بمنزلة هارون من موسى، إلَّا أنَّه لا نبيَّ بعدي»[٣]. قالوا: ومنزلةُ هارون معروفةٌ، وهو أنَّه كان مشاركاً له في النبوة، ولم يكن ذلك لعليٍّ، وكان أخاً له، ولم يكن ذلك لعليٍّ، وكان خليفةً، فعُلِمَ أنَّ المرادَ به الخلافةُ! إلى غير ذلك ممَّا احتجُّوا به، على ما يأتي ذِكْرُه في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى[٤].

والجواب عن الحديث الأول: أنَّه ليس بمتواترٍ، وقد اختُلِفَ في صحَّته[٥]، وقد

---

(١) الإرشاد للجويني ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٢) أخرجه بتمامه أحمد في مسنده (٩٥٠) من حديث علي، وبرقم (١٨٤٧٩) من حديث البراء بن عازب، وبرقم (١٩٣٠٢) من حديث علي وزيد بن أرقم، وأخرج شطره الأول أحمد كذلك (٢٣١٠٧) من حديث خمسة أو ستة من أصحاب النبي ﷺ، وبرقم (٢٣٥٦٣) من حديث أبي أيوب الأنصاري، وأورد السيوطي شطره الأول في الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة ص ١٣١، ونقل ابن كثير في البداية والنهاية ٥/ ١٨٨ عن الذهبي قوله: صدر الحديث متواتر، أتيقَّن أن رسول الله ﷺ قاله، وأما: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» فزيادة قوية الإسناد.

(٣) أخرجه البخاري (٤٤١٦)، ومسلم (٢٤٠٤) من حديث سعد بن أبي وقاص. وأورده السيوطي في الأزهار المتناثرة (١٠١).

(٤) في تفسير الآية (١٤٢) من سورة الأعراف.

(٥) ينظر منهاج السنة لابن تيمية ٧/ ٣١٩ وما بعدها.

طعَنَ فيه أبو داود السجستانيُّ وأبو حاتم الرازيُّ[١]، واستدلَّا على بطلانه بأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مُزَينةُ وجُهَينةُ وغِفارُ وأَسْلَمُ مواليَّ دون الناس كلِّهم، ليس لهم مَوْلى دون الله ورسوله»[٢]. قالوا: فلو كان قد قال: «مَنْ كنتُ مولاه، فعليٌّ مولاه» لكان أحدُ الخبرَيْنِ كَذِباً.

جواب ثان: وهو أنَّ الخبرَ؛ وإنْ كان صحيحاً؛ رواه ثقة عن ثقةٍ، فليس فيه ما يدلُّ على إمامتِه، وإنَّما يَدُلُّ على فضيلته، وذلك أنَّ المَوْلَى بمعنى الوليِّ، فيكون معنى الخبر: من كنتُ وَلِيَّه فعليٌّ وَلِيُّه، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ﴾ [التحريم: ٤]، أي: وَلِيُّه، فكان المقصودُ من الخبر أنْ يعلمَ الناسُ أنَّ ظاهرَ عليٍّ كباطنِه، وذلك فضيلةٌ عظيمةٌ لعليٍّ.

جواب ثالث: وهو أنَّ هذا الخبرَ وَرَدَ على سبب، وذلك أنَّ أسامةَ وعليًّا اختصما، فقال عليٌّ لأسامة: أنتَ مولاي، فقال: لستُ مولاكَ، بل أنا مَوْلى رسولِ الله ﷺ، فذُكِرَ للنبيِّ ﷺ، فقال: «مَنْ كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»[٣].

جواب رابع: وهو أنَّ عليًّا عليه السلام لمَّا قال للنبيِّ ﷺ في قصة الإفك في عائشة رضي الله عنها: النساءُ سواها كثيرٌ، شقَّ ذلك عليها، فوجَدَ أهلُ النفاق مجالًا، فطعنوا عليه وأظهروا البراءةَ منه، فقال النبيُّ ﷺ هذا المقالَ ردًّا لقولهم، وتكذيباً لهم فيما أقدَموا[٤] عليه من البراءة منه والطعنِ فيه[٥]، ولهذا ما رُوي عن جماعةٍ من الصحابة أنَّهم قالوا: ما كنَّا نعرفُ المنافقين على عهدِ رسول الله ﷺ إلَّا ببغضهم لعليٍّ عليه السلام[٦].

---

(١) ينظر الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي ١/١٠٧.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥١٢)، ومسلم (٢٥٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) سلف تخريج الحديث، ولم نقف على هذه القصة.

(٤) في (م): قدموا.

(٥) قصة الإفك أخرجها البخاري (٢٦٦١)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها. ولم نقف على من ذكر أن النبي ﷺ قال هذا الحديث ردًّا على أهل النفاق في تلك الحادثة.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١٠٨٦) من حديث جابر بن عبد الله، وأخرجه الترمذي (٣٧١٧) من طريق أبي هارون عمارة بن جُوين العَبْدي، عن أبي سعيد الخدري، وقال: هذا حديث=

من نوادر المخطوطات

كتابخانه تخصصی تاریخ اسلام و ایران
تاسیس

الروض الأنيق
في
إثبات إمامة أبي بكر الصديق

تأليف الإمام

أبي بكر محمد بن حاتم بن زنجويه

دراسة وتحقيق

فضيلة الشيخ

أحمد جلال

يطبع لأول مرة على أصل نسختين مخطوطتين

راجعه لغويًا

أحمد محمد معوض

مكتبة فياض للطباعة والنشر والتوزيع

وجبت عليه محبتي وجبت عليه محبته؛ لأنه قرن محبته بمحبة نفسه فأوجب على المؤمنين محبته كما أوجب على المؤمنين محبة نفسه وكان محبة المصطفى عند الجميع إيمانا وبغضه كفرًا؛ لأنه قال النبي ﷺ لا يكون المؤمن مؤمنًا حتى يحبني أكثر مما يحب نفسه وأهله وولده[1] فكان عند الجميع محبة الله تعالى إيمانا وبغضه كفرًا وكذلك كان عند الجميع محبة المصطفى إيمانًا وبغضه كفرًا فلما قرن المصطفى محبة أبي الحسن بمحبة نفسه صارت محبة أبي الحسن إيمانًا وبغضه كفرًا فبين المصطفى فضل أبي الحسن وإيمانه لئلا يتبرأ منه أحد وأعلم أمته قدره وجلالته ومرتبته وفضله ومنزلته عند الله وعند رسوله زاده الله شرفًا وفضلًا وجلالة ورفعة ومرتبة في أعلي عليين بمنه وجوده.

وإنما استقصيت في تأويل هذه الأوجه كلها لتعلم الروافض والنواصب أني تركت الهوى جانبا وملت إلى الحق فالحمد لله الذي لم يجعلني ناصبيًّا ولا رافضيًّا وجعلني من أهل السنة والحق ومذهب أهل السنة والحق فيما بين النصب والرفض وليس في واحد منهما .

وقد اختلف أهل العلم بالحديث في صحة هذا الحديث فصحح بعضهم من كنت مولاه فعلي مولاه ومن كنت وليه فعلي وليه فقط وضعفه أكثر أهل العلم بالحديث وأجمع أهل العلم بالحديث على ضعف اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله حتى دفع بعضهم بالكلية أن يكون هذا من قول الرسول فلو صح عن الرسول ﷺ أنه قال اللهم وال من والاه وعاد من عاداه كان في ذلك دليل على إثبات إمامة أبي بكر وعمر؛ لأنا قد علمنا أن الرسول كان مستجاب الدعوة فلما قال اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله فلما والى الله أبا بكر وعمر ولم يعادهما ونصرهما ولم يخذلهما علمنا أن الخلافة بعد الرسول كانت لأبي بكر ثم بعده لأبي حفص فبطل قول الرافضة أن الخلافة كانت بعد الرسول لأبي الحسن وأنهما غصباه وعادياه وخذلاه ولم ينصراه ولم

---

(١) البخاري [١٦]، ومسلم [٤٣].

مسالك الأبصار
في ممالك الأمصار

لابن فضل الله العمري

شهاب الدين أحمد بن يحيى

المتوفى سنة ٧٤٩ هجرية

أشرف على تحقيق الموسوعة
وحقق هذا السفر

كامل سلمان الجبوري

الجزء الثالث والعشرون

الأديان والمذاهب - مبدأ العالم ونشوء الخليقة
السيرة النبوية - آل أبي طالب والخلفاء الراشدون



دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

به الحجة، ومجرد عزوه إلى الثعلبي ليس بحجة باتفاق أهل العلم من الشيعة وغيرهم.

الثاني: مناقضة هذا النقل بما نقل أيضاً الثعلبي في تفسيره: انَّ هذه الآية نزلت في أبي بكر.

ونقل عن عبد الملك. قال: سألت أبا جعفر ؟ قال: هم المؤمنون، قلت: فانَّ ناساً يقولون: هو علي، قال: فعلي من الذين آمنوا.

وروى ابن أبي حازم في تفسير عن ابن عباس. قال: كل من أسلم فقد تولى الله ورسوله والذين آمنوا.

الثالث: إنَّ هذا الاستدلال يلزم أنَّ التصدق بالخاتم في الصلاة شرط في الولاية، وأن لايتولى المسلمون إلا علياً فلا يتولون الحسن ولا الحسين ولا سائر بني هاشم، وهذا باطل قطعاً.

الرابع: إنَّ الصيغة صيغة جمع فحمله على علي وحده مناف لظاهر اللفظ.

الخامس: إنَّ علي بن أبي طالب لم يكن ممن يجب عليه الزكاة على عهد رسول ﷺ فإنه كان فقيراً وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولاً كاملاً، وعلي لم يكن من هؤلاء إذ ذاك.

الوجه الثاني من السنة:

روى أبو داود والترمذي وأحمد في مسنده عن النبي ﷺ أنه وقف بغدير يُدعى خُماً، فقال: «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه»، قالوا: والمولى هنا المتصرف لتقدم التقرير منه ﷺ بقوله: «ألست أولى منكم بأنفسكم؟»

والجواب من وجوه:

أحدها: منع صحة هذا الحديث فقد ضعفه جهابذة الحديث؛ فقد ضعفه وطعن فيه جهابذة الحفاظ؛ كأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وإبراهيم الحربي، وابي بكر بن أبي داود السجستاني، وأبي حاتم الرازي.

وقال ابن زنجويه: ضعف هذا الحديث أكثر أهل العلم. قال: وأجمع أهل العلم على تضعيف ما روي فيه من الزيادة وهو: اللهم والِ / ٩٥/ من والاه، وعاد من عاداه... إلى آخره.

= الثعلبي، نظم درر السمطين ٨٦ـ ٨٧، نور الأبصار ٧٧، ينابيع المودة ٢٥١، «الكشاف المنتقى ٣٥ـ ٣٨ رقم ١٥».

نهاية العقول
في
دراية الأصول

تأليف

الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي
٥٤٣ - ٦٠٦هـ

عني بتحقيقه

الدكتور سعيد عبد اللطيف فودة

الجزء الرابع

دار الذخائر
بيروت لبنان

ثم إن القائل قائلان: قائلٌ يقول: لفظة «المولى» ـ في هذا الحديث ـ غير محتملٍ[١] للإمامة، وقائلٌ يقول: إنّها تحتملها.

وكلٌّ من جعلها محتملةً للإمامة قطَعَ على[٢] أنّ المرادَ بها الإمامةُ.

فلو أثبتنا احتمالَها للإمامة ـ ولم نقطَع بذلك ـ كان ذلك قولاً ثالثاً خارقاً للإجماع، وإنّه باطلٌ، فثبت أنّ المرادَ منه[٣] الإمامة.

والاعتراضُ أن نقول: لا نُسلّم صحةَ الحديث.

أما دعواهم العلمَ الضروريَّ بصحته فمكابرة[٤]؛ لأنا نعلم أنّه ليس العلم بصحته كالعلم بوجود محمد عليه السلام وغزواتِه مع الكفّار وفتحِه لمكةَ[٥] وغير ذلك من المتواترات، بل العلمُ بصحة الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة[٦] أقوى من العلم بصحةِ هذا الحديث، مع أنّهم يقدحون فيها، فإذا[٧] كان كذلك فكيف يُمكنهم[٨] القطعُ بصحة هذا الحديث؟

وأيضاً: فلأنّ كثيراً من أصحاب الحديث لم ينقلوا هذا الحديث[٩] كالبخاري ومسلم والواقديِّ وابن إسحاق، بل الجاحظُ وابن أبي داود السجستاني[١٠] وأبو

---

(١) في (ب) و(ج): «غير محتملة».

(٢) قوله: «على» سقط من (ب) و(ج).

(٣) في (ب) و(ج): «به».

(٤) في (ج): «فهي مكابرة».

(٥) في (ج): «مكة».

(٦) زاد في (ج) هنا: «رضي الله عنهم».

(٧) في (ب) و(ج): «وإذا».

(٨) في (ج): «يمكنكم».

(٩) في (ج): «وأيضًا فإنه لم يروه أئمة الحديث».

(١٠) في (ب) و(ج): «وأبو داود والسجستاني».

=

حاتم الرازي[١] وغيرُهم من أئمة الدين قدَحوا فيه، واستدلُّوا على فساده بقوله عليه السلام: «جُهينة ومزينة وأسلم وغفار مَواليَّ دون الناس كلِّهم، ليس لهم مُوالٍ دون الله ورسوله»[٢].

الثاني[٣]: أن الشيعة يزعمون أنّـه عليه السلام إنّـه إنما قال هذا الكلام بغدير خُم في مُنصَرَفِهِ من الحجّ، ولم يكن عليٌّ مع النبي[٤] عليه السلام في ذلك الوقت؛ فإنّـه كان باليمن.

وأما دعواهم تواتُر الشيعة فنقول:

ومخالفوكم[٥] يدعون تواتر[٦] الأخبار الدالّة على فضائل[٧] الشيخين، فإن قبلتُموها تركتُم مذهبَكم، وإن لم تقبلوها ـ لاحتمال أن يكون ذلك التواترُ[٨] لا على

= وهو الإمام أبو بكر عبد الله ابن الإمام أبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٣٠ - ٣١٦ هـ)، من كبار حفاظ الحديث، ولد بسجستان، ورحل مع أبيه رحلة طويلة، وشاركه في شيوخه بمصر والشام وغيرهما، كان إمام أهل العراق، وعميَ في آخر عمره، واستقر وتوفي ببغداد.
ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٣٠٧).

(١) هو الإمام الحافظ الناقد أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الغطفاني(١٩٥-٢٧٧هـ) شيخ المحدثين، كان من بحور العلم، طوف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل، وصحح وعلل.
ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣: ٢٤٧)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢: ١٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب المناقب، باب مناقب قريش (٣٥٠٤).

(٣) زاد في (ب) و(ج): «وهو».

(٤) في (ج): «علي معه».

(٥) كذا في (ب) و(ج): «ومخالفوكم»، وفي (أ): «ومخالفوهم».

(٦) في (ج): «يتواترون».

(٧) في (ج): «فضيلة».

(٨) في (ج): «بالاحتمال أنهم يتواترون».